التجارة الإلكترونية بصفتها قوة تحويلية جديدة في التجارة العالمية: فرصة للبلدان النامية لكسب موطئ قدم أقوى في النظام التجاري المتعدد الأطراف

كان من إحدى النتائج الهامة لقمة مجموعة العشرين التي اختتمت حالياً في مدينة هانغتشو بالصين، اصدار التوصية المعتمدة لبناء المنصة الإلكترونية للتجارة العالمية التي من شأنها أن تجمع الأعمال التجارية، وأصحاب المصلحة الآخرين، والمنظمات الدولية والحكومات لتبادل الأفكار على جعل التجارة الإلكترونية أكثر شمولاً. وقد دارت المناقشات ذات الصلة حول أن التكنولوجيا الرقمية كيف تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يجعل النظام التجاري أكثر شمولاً وداعمة للتنمية.

وكما اختتم حدثٌ مؤخراً عقدته غرفة التجارة الدولية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص حول دور السياسة التجارية في تسريع نمو التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جميع أنحاء العالم. وفي الحديث بعد المناقشة، ذكر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، روبرتو أزيفيدو، أن التجارة الإلكترونية تعد القوة التحويلية في التجارة العالمية، ودعم النمو، والتنمية وخلق فرص العمل والاندماج. وأضاف قائلاً أن البلدان المتقدمة والنامية والأقل نموا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تبدي اهتمامها المتزايد في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بصفتها قضيةً تتطلب المزيد من المناقشة على منصة منظمة التجارة العالمية. إن هذا الحوار جزء من سلسلة "الحوارات التجارية"، التي تعتبر الأولى من نوعها الحوارات التي استضافتها منظمة التجارة العالمية بالشراكة مع مجتمع الأعمال العالمي، توفر الفرصة لعددٍ من أصحاب المصلحة لأجل المناقشة عن شواغلهم بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة. وعقدت أول من مثل هذه الحوارات في مقر منظمة التجارة

العالمية في 30 مايو 2016م. وقد بدأ الحوار استجابةً للقلق المتزايد داخل مجتمع الأعمال العالمي حول النمو المتعثرة للتجارة العالمية.

ترك الفشل الأخير الذي شهدته حكومات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاقٍ في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في نيروبي عام 2015 بشأن الاستمرار المستقبلي لجدول أعمال الدوحة للتنمية، المجتمع الدولي دون أجندةٍ مشتركةٍ للتطور المستقبلي للنظام التجاري العالمي. ولذلك أعضاء منظمة التجارة العالمية تعكس حالياً حول أفضل السبل لتحريك جدول أعمال المفاوضات إلى الأمام، وفي هذا السياق، يتم شمل القطاع الخاص في عمليات التفاوض. وطرأ قادة الأعمال دعوةً قويةً في مثل هذه الحوارات لمنظمة التجارة العالمية لأجل أن تلعب بدورٍ مركزيٍ في دعم الاقتصاد الرقمي العالمي المفتوح والموثوق والآمن. وأعرب المشاركون اهتماماً خاصاً في مستقبل "مفاوضات التجارة الإلكترونية" التي يمكن أن تشمل مجموعةً واسعةً من القضايا مثل الرسوم الجمركية، والتوقيعات الإلكترونية، وحماية البيانات ومتطلبات التوطين.

اطلقت التجارة الالكترونية بصفتها برنامج العمل في منظمة التجارة العالمية عام 1998م، وذلك تقديراً للنمو السريع للتجارة الإلكترونية العالمية والقضايا القانونية التي يمكن أن ترفع في منظمة التجارة العالمية. والمذكرة الإعلامية لبرنامج العمل بشأن التجارة الالكترونية تعرف التجارة الالكترونية بأنها "التجارة الإلكترونية، والمعروف باسم e-commerce، تنطوي على النقل الرقمي للسلع والخدمات عبر الحدود. بشكل عام، تعتبر التجارة الإلكترونية بيع أو شراء السلع أو الخدمات التي أجريت عبر الإنترنت أو شبكات الكمبيوتر الأخرى. يمكن أن تكون معاملات التجارة الإلكترونية بين الشركات، والأسر المعيشية، والأفراد، والحكومات وغيرها من

المؤسسات العامة أو الخاصة. يغطي برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية جميع القضايا المتعلقة بالتجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية، بما في ذلك تعزيز الاتصال بشبكة الإنترنت والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ومواقع الإنترنت العامة، ونمو التجارة عبر الهاتف المتحرك، والبرمجيات تسليمها إلكترونياً، الحوسبة السحابية، و حماية البيانات السرية والخصوصية وحماية المستهلك. وكما يستكشف البرنامج فرص التنمية الاقتصادية التي تتيحها التجارة الإلكترونية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً. والترتيبات المؤسسية لمنظمة التجارة العالمية للمداولات بشأن التجارة الإلكترونية مجزأة عبر الجهات المختلفة - المجلس العام، ومجلس التجارة في السلع، ومجلس "تريبس"، ولجنة التجارة والتنمية ومجلس التجارة في الخدمات. يلعب المجلس العام دوراً مركزياً ويحافظ على برنامج العمل قيد الاستعراض المستمر. منذ البدء في عام 1998م اتفقت أعضاء منظمة التجارة العالمية على عدم فرض الرسوم الجمركية على النقل الإلكتروني، وتم تجديد الوقف المؤقت في كل المؤتمر الوزاري، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الأخير الذي عقد في نيروبي في ديسمبر 2015م.

يأخذ الكثير من التفكير حالياً في جنيف وأماكن أخرى حول موضوع تعظيم فرص متعددة الأوجه للإنترنت للتجارة. في عام 2013م، سلطت الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية في تقريرها بعنوان "التجارة الإلكترونية في البلدان النامية" الضوء على العلاقة بين التجارة الإلكترونية والتنمية. الجدير بالذكر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل أغلبية الأعمال التجارية وتوظيف غالبية العاملين في كل من قطاعي الصناعات والخدمات في كل من البلدان المتقدمة والنامية، يمكن أن تستفيد بشكلٍ كبيرٍ من التطورات في مجال التجارة الإلكترونية. ومع ذلك، تفشل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه البلدان في كثير من الأحيان في تحقيق

الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك، أشاد التقرير التجارة الإلكترونية بمثابة فرصة للبلدان النامية لأجل الحصول على موطئ قدم أقوى في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى العكس من المتطلبات الضرورية لتشغيل المشروع التجاري الفعلي، لا تتطلب التجارة الإلكترونية مساحة التخزين أو الاستثمار في البنية التحتية، وتنطوي على مزيد من الفوائد مثل ارتفاع هامش الربح، وأفضل وأسرع خدمة العملاء. وكذلك أبرز تقرير اقتصاد المعلومات 2015 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كيف يمكن أن يتم تحقيق بعض أكبر ديناميكية في التجارة الإلكترونية في البلدان النامية، الا أن يتم تحقيق هذه الإمكانية لا يزال بعيداً عن الاكتمال؛ وبسبب بطء التقدم في التجارة الإلكترونية على المستوى المتعدد الأطراف - وبدأت الدول إدراج أحكام التجارة الإلكترونية في العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية الثنائية وغيرها. وكما جاء الذكر في التقرير عن الضرائب باعتبارها القضية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. ويتم خلق العوائد الكبيرة اليوم من خلال التجارة الإلكترونية - ولكن النظام الضريبي الدولي لا يثبت أن يكون مفيداً جداً، والذي يخصص المطالبات الضريبية القضائية على أرباح الشركات متعددة الجنسيات بناءً على وجودها الفعلي. وقد أدى ذلك إلى القضايا الحتمية مثل حيث فرض ضرائب الشركات والتجارة الإلكترونية غير المقيمة، وكيفية تقييم المعاملات داخل المجموعة، وكيفية تصنيف السلع الرقمية، وكيفية تحديد هوية دافعي الضرائب، وأين وكيف يتم جمع ضريبة الاستهلاك، وكذلك مسائل الإنفاذ. وهكذا، يمكن أن البلدان النامية حيث توجد أعمال التجارة الإلكترونية الأجنبية في الغالبية أن لا تقدر على جمع عائدات الضرائب حيث لا تتخذ الأعمال التجارية وجودها الفعلي داخل ولايتها القضائية.

وفقا لمذكرة الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية بشأن برنامج العمل وذلك حول التجارة الالكترونية، لعام 1998م - اقترحت الأمانة العامة تقديم المساعدة في دراسة

الأعضاء لمعاملة التجارة الإلكترونية في الإطار القانوني الجاتس وذلك في ضوء السوق الهام والتطورات التنظيمية التي تحدث في مجال التجارة الإلكترونية منذ إطلاق برنامج العمل. وقد رحب العديد من الوفود بالاقتراح، ولكن عدد قليل منهم طلب لمزيد من الوقت للنظر في الاقتراح. وحالياً، تم استعراض هذا الاقتراح، وذكر ذلك رئيس مجلس التجارة في الخدمات في التقرير في 11 يوليو، 2016م للمجلس العام، أنه سيتم إجراء مزيد من المشاورات في مجلس التجارة في الخدمات حول هذه المسألة. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي مقترحات من قبل الأعضاء في مجلس التجارة في السلع وفي لجنة التجارة والتنمية. وكذلك لم يجر مزيد من العمل بشأن التجارة الإلكترونية في مجلس "تريبس".

وإدراكاً للأهمية المتزايدة للاقتصاد الرقمي والتدفقات ذات الصلة من أجل التجارة، والنمو، والتنمية – يجري التفكير في تحول برنامج العمل الحالي للتجارة الإلكترونية في تفويض طموح لاتفاقية التجارة الرقمية. ومع ذلك، يؤيد بعض مبادرات السياسة التجارية الرئيسية في ما بعد نيروبي، تناول بعض الإجراءات التمهيدية الأساسية قبل انطلاق مثل هذه المشاريع الطموحة. وتوصي مبادرة E15 تحت المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة على سبيل المثال، في أوراق تحليل السياسة ما بعد نيروبي، عقد الفريق العامل من أجل الفهم الأفضل لنطاق قانون منظمة التجارة العالمية لدعم التجارة الرقمية، وهذا هو، إجراء الدراسة على أنه كيف يتم تغطية احتياجات التجارة الرقمية في الوقت الحاضر بموجب إطار القاعدة الموجودة لمنظمة التجارة العالمية؛ و/ أو إنشاء منصةٍ في منظمة التجارة العالمية للحصول على مدخلات من الخبراء الخارجيين في الاقتصاد الرقمي وعلاقته مع النظام التجاري الدولي. وكذلك تم اعتماد القرار في بيان قادة مجموعة العشرين لقمة هانغتشو

لمجموعة العشرين التي اختتمت مؤخراً، عام 2016م، والذي يشمل التعاون بين الدول لخفض تكاليف التجارة من خلال تعزيز التجارة الإلكترونية والتنمية.